استمارة المشاركة

الاسم واللقب: وليد حفاف + بوعافية سمير

الوظيفة: أستاذ

الرتبة: أستاذ مساعد أ + أستاذ محاضر ب

المؤسسة: جامعة قالمة + جامعة برج بوعريريج

الهاتف: 0671830092 - 0793208649

البريد الالكتروني: walid_haffaf@yahoo.fr - enviri_samir@yahoo.fr

عنوان المداخلة:الاقتصاد المعرفي كمدخل لتحقيق القدرة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية

محور المداخلة: الرابع

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة خاصة في ظل الصعود الطفري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات توترا في تداول اقتصاد المعرفة ليس فقط في الأدبيات الاقتصادية ولكن أيضا في الحقل الإعلامي ، ويشير المضمون الاقتصادي في المعرفة إما إلى أثر المعرفة في النمو وإنتاجية القطاعات التقليدية أو اقتصاد قطاع قائم بذاته له هيكلة وتشغيله وتمويله.

إن الاقتصاد المعرفي ذو طابع خاص وذلك من خصوصية الدور الذي سيقوم به في المستقبل كونه متعلق بالدوافع المحرضة للتطوير والابتكار وبالاكتشافات الجديدة الحديثة وبظروف التحسين والتجديد ولما كانت المعرفة أكثر الأمور أهمية وحيوية للمشروعات والشركات بل للبشر كافة ،فإنها ترتبط بشكل أو آخر بالمنظومات التفاعلية التي تجعل في التطوير مهمة مستديمة .

ونظرا للانفتاح الاقتصادي الذي عرفه العالم من حرية انتقال السلع و الخدمات ذات الجودة العالية وتأثر المؤسسات بشقيها العامة والخاصة بما يجري حولها من ضغوطات من طرف المنافسين في السوق بفضل مجموعة من المزايا التي يجب علي المؤسسات الحصول عليها من الأجل البقاء و النمو في سوق يتسم بشدة المنافسة فيه البقاء للأقوى، لذلك أصبحت المعرفة السلاح و المورد الإستراتيجي في معركة التنافس في البقاء والاستمرار.

ومن كل ما تقدم يمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة اقتصاد المعرفة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية؟

انطلاقا من الإشكالية المطروحة أعلاه وتفصيلا لها يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما المقصود باقتصاد المعرفة؟

- ما المقصود بالقدرة التنافسية؟

ان الاجابة على الاشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية تطلب تقسيم هذه المداخلة الى العناصر التالية:

أولا: ماهية اقتصاد المعرفة.

ثانيا: ماهية القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية.

ثالثا: مساهمة اقتصاد المعرفة في بناء القدرات التنافسية

أولا: ماهية اقتصاد المعرفة .

1- مفهوم اقتصاد المعرفة .

هو الاقتصاد المعتمد على المعرفة حيث تحقق المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة ومفتاح المعرفة هو الإبداع والتكنولوجيا بمعنى أن الاقتصاد يحتاج إلى المعرفة وكلما زادت كثافة المعرفة في مكونات العملية الإنتاجية زاد النمو الاقتصادي[1]

الاقتصاد المبني على المعرفة هو الاقتصاد الذي تلعب فيه المعرفة دورا في خلق الثروة وهذا دور قديم ظلت المعرفة تلعبه في الاقتصاد لكن الجديد هو حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد حيث أصبحت أكبر وأكثر عمقا مما كانت عليه من قبل[2] .

عرفته لجنة (OCED) هو الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمحرك الأساسي لعملية النمو وخلق الثروة وفرص التوظيف عبر كافة الصناعات[3] .

أما المجموعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي "الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك أساسي للتطور وتحصيل الثروات والعمالة عبر القطاعات الاقتصادية كافة"[4] .

أما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003 "أن الاقتصاد المعرفي هو نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي ، الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسية والحياة الخاصة وصولا لترفيه حياة الناس أي إقامة التنمية الإنسانية ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية .

2- خصائص اقتصاد المعرفة:

تتسم الاقتصاديات المبنية على المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار، لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة وإنما تعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد[5] .

فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحسين كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع والتحسين نوعية وكمية الإنتاج وتحسين فرص الاختيار بين السلع والخدمات سواء بالنسبة للمنتجين أو المستهلكين كما إن المعرفة قد تلعب دورا كبير في نمو الإنتاج والتوظيف في قطاعات تتصف أنها تستخدم تقنيات عالية مثل الحاسبات والالكترونيات والاتصالات وغيرها ، وبشكل عام يتميز اقتصاد المعرفة بالخصائص التالية:

- ✓ لا تمثل المسافات أي كان حجمها عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو اندماجها.
- ✓ إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد يتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتحاد القرارات بصورة أكثر حكمة.
- ✓ إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات ولكنه أيضا صانع ومبتكرا لها.
- ✓ اقتصاد المعرفة اقتصاد منفتح على العالم بأسره لأنه لا يمكن أن يوجد اقتصاد خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين .
- ✓ بروز الاهتمام بالمعلومة من حيث أرشفتها وتصنيفها وتخزينها وتوفيرها بطريقة ميسرة وعملية للباحثين.
- ✓ أصبحت الموارد البشرية المؤهلة هي المطلوبة .
- ✓ يتمتع بالمرونة الفائقة ويملك القدرة المذهلة على التجدد والتواصل ويرتبط بالذكاء وبالقدرة الابتكارية وأهمية الاختراع .

3- مؤشرات اقتصاد المعرفة :

لمعرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد والذي يرتكز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، لا بد من التطرق إلى بعض المؤشرات والتي سنحاول إجمالها فيما يلي[6]:

❖ **مؤشر البحث والتطوير:**

تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث يتم استخدام مؤشرين أساسيين هما : النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتطوير، هذه الأبحاث تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية.

❖ **مؤشر التعليم والتدريب:**

إن للموارد البشرية أهمية كبرى في عمل النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة، إلا أن من المؤشرات المعروفة جداً لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة ولمؤشرات

الموارد البشرية مصدران رئيسيان على قدر كبير من الأهمية وهي البيانات المتعلقة بالتعليم و التدريب. والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهن العمال.

وتسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات أو (الرأسمال البشري) المتكسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، وتسمح هذه المؤشرات أيضا بتقييم المخزون والاستثمار في الرأسمال البشري. تجمع إحصاءات التعلم على قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واليونسكو وإدارة الإحصاء في المجموعة الأوروبية، وهي تتوافر عادة لبضع أعوام، ويعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير مباشر على ثورة التكنولوجيا والمعرفة من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية، كما أن مؤشر التعليم و التدريب يسمح بتقديم المخزون والاستثمار في رأسمال البشري.

❖ **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:**

يُعد مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية خاصة مع تزامن الوقائع، حيث التقى الاقتصاد القائم على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة وهذا ما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة، ولهذه الأخيرة ثلاث تأثيرات في الاقتصاد، وهي:

- أنها تسمح بدر أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة، التخزين وتبادل المعلومات.
- تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور وازدهار صناعات جديدة مثلا: وسائل الإعلام المتعددة، التجارة الإلكترونية، الجداول الإلكترونية...الخ.
- أنها تحث على اعتماد نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدام أفضل للإمكانيات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات.

وقد وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مجموعة من المؤشرات تتيح بناءً القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان، وهذا استناداً إلى مجموعة من المعايير التي بموجبها تتيح لصانعي القرار والسياسة استنباط سياسات مناسبة وملائمة لوضع خطط عمل مستقبلية.

الجدول رقم –1– مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب تصنيف "الأونكتاد"

الدليل / البعد :	المؤشرات :	المصادر :
التوصيل	– عدد مصنفي الانترنت لكل فرد. – عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد. – عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية للفرد. – عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل فرد.	– الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية و اللاسلكية.

النفاد	– عدد مستقبلي الانترنت لكل فرد. – الأمية، النسبة المئوية من السكان. – نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. –كلفة المخابر المحلية.	– الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. – الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. – الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية و اللاسلكية.
السياسة	– وجود بدالة انترنت. – التنافس في الاتصالات المحلية. – التنافس في الخطوط المحلية. – التنافس في سوق مروجي خدمة الانترنت.	– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية – الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. – الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.
استخدام حركة الاتصالات	– الحركة الدولية الداخلية. –حركة الاتصالات الدولية الخارجة.	– الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. – الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

المصدر: الاسكوا، **مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص: 23.

❖ **مؤشر البنية الأساسية للحواسيب:**

ويدخل ضمن هذا المؤشر كل العمليات ذات العلاقة بالحواسيب خاصة إذا ما تعلق الأمر بعدد أجهزة الحاسوب في كل ألف نسمة من السكان ومستخدمي الشبكة العنكبوتية، إذ يعبر عدد مصنفي الانترنت عن مدى حضور البلد في الانترنت و المصنف هو اسم مجال له عنوان مسجل في بروتوكول الانترنت مرتبط به فالاسم (US) يدل على أن المضيف من الولايات المتحدة إلا انه في كثير من الأحيان تنتهي بالأسماء (COM. NET) وفي اغلب مجالات الانترنت تنتهي بـ : (EDU) دلالة على أن الموقع تعليمي أو يتصل بمؤسسة تعليمية.

وعموماً يمكن تلخيص حزمة هذه المؤشرات في صيغة الجدول الآتي :

الجدول رقم –2–العناصر الفرعية المكونة لعناصر مؤشر اقتصاد المعرفة

العنصر الرئيسي	المؤشرات المطلوبة للعنصر	مفهوم العنصر
البحث والتطوير Research and Development	**1.** تصدير التقنية العالية كنسبة من التصدير الصناعي. **2.** عدد العلماء و المهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير. **3.** إجمالي العاملين في البحث والتطوير على المستوى الوطني كنسبة للسكان. **4.** إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي. **5.** المتوسط السنوي لأعداد براءات الاختراعات الممنوحة. **6.** ما يتم إنفاقه على البحث و التطوير من رجال الأعمال للفرد.	* وهو مقياس لمستوى البحث والتطوير التقني الذي يعكس القدرة على الابتكار وتطبيق التقنيات الجديدة.
التعليم والتدريب Education and Training	**1.** إجمالي الإنفاق على التعليم لكل فرد. **2.** معدل معرفة القراءة و الكتابة. **3.** نسبة الطالب / المدرس في المرحلة الابتدائية. **4.** نسبة الطالب / المدرس في المرحلة الثانوية. **5.** التسجيل في المرحلة الثانوية. **6.** التسجيل في المرحلة الجامعية.	* ويُعد المدخل الأساسي للاقتصاد المبني على المعرفة، و هو يركز على الموارد البشرية.
البنية المعلوماتية IT infrastructure	**1.** مقدار الاستثمار في وسائل الاتصالات. **2.** الهواتف العاملة المستخدمة لكل ألف من السكان. **3.** اشتراكات الهاتف المحمول لكل ألف من السكان. **4.** التلفونات العاملة لكل ألف من السكان. **5.** التلفزيون و الراديو لكل ألف من السكان. **6.** أجهزة الفاكس لكل ألف من السكان. **7.** تكلفة المكالمة الدولية.	* وهو عنصر يشمل كل ما يتعلق بالجوانب المتعلقة بنشر المعلومات عبر وسائل الاتصالات والإعلام.

	8. الدوريات و الصحف اليومية لكل ألف من السكان.	
البنية الأساسية للحاسوب Computer Infrastructure	**1.** نسبة المشاركة الدولية في الحاسوب. **2.** أعداد أجهزة الحاسوب لكل ألف من السكان. **3.** نسبة المشاركة الدولية في البنية الأساسية للحاسوب بالثانية. **4.** طاقة الحاسوب لكل فرد. **5.** أعداد مستخدمي الإنترنت لكل ألف نسمة من السكان. **6.** مواقع الإنترنت لكل عشرة آلاف نسمة من السكان.	* ويعكس هذا العنصر مدى توافر الحاسوب بوصفه أداة لتقويم القاعدة المعلوماتية.

المصدر: علي نور الدين إسماعيل، **اقتصاد المعرفة من منظور رياضي: الدولة العربية حالة للدراسة**، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد السابع عشر، 2004. ص: 43. بالاعتماد على تقرير البنك الدولي.

4- أهمية ودوافع الإنتقال إلى الإقتصاد المعرفي:

إن اعتماد اقتصاد المعرفة في تطوره ونموه على ثورة المعرفة وما يتصل بها من ثورة في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، سوف نجعل منهما المحرك الأساسي لعملية نمو الإقتصاد وتطوره وبالتالي إحداث تغييرات بما يضمن إستمرار تقدمه، حالهما في ذلك حال الثورة الصناعية التي كان محرك النمو الأساسي فيها الصناعة، كما يحدث التغيير في الوظائف القديمة واستحداثها بوظائف جديدة، وتدعيم المنظمات كافة على التجديد والإبداع والإستجابة لإحتياجات المستهلك أو المستفيد من الخدمة، حيث أصبح إقتصاد المعرفة يعطي للمستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع ويصل إلى كل محل تجاري ومدرسة ومكتب و إدارة بشكل يسير وسريع[7] .

4-1-أهمية إقتصاد المعرفة

يمكن إبراز أهمية الإقتصاد المعرفي فيما يلي[8]:

-الإسهام في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الإقتصاد بحيث تتضمن التغيرات الهيكلية هذه مايلي:

-زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي مقارنة بالإنتاج المادي؛

-زيادة الأهمية النسبية للإستثمار في المعرفة، وفي تكوين رأس المال المعرفي؛

-زيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية،

-الإسهام في إكتساب القدرة التنافسية ومواجهة التنافسية العالمية،

-أن المعرفة العلمية والعملية تعتبر موردا وعنصرا إنتاجيا مهما في الإنتاج بدلا من الموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة إزاء الطلب عليها فهي الأساس المهم حاليا لتوليد الثورة المعرفية وزيادتها، وتراكمها؛

-الإسهام في تحسين الأداء حتى الوصول إلى الأداء المتميز من خلال رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين نوعيته؛

-الإسهام في خلق مناصب شغل جديدة خاصة في المجالات التي يتم استخدام تقنيات التكنولوجية المتقدمة، وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة؛

-الإسهام في إحداث التجديد و التحديث والتطور للنشاطات الإقتصادية بما يسهم في توسعها و نموها بدرجة كبيرة و بشكل متسارع ومتزايد، وبالتالي تحقيق الإستمرارية في تطور الإقتصاد ونموه؛

4-2-دوافع التوجه نحو إقتصاد المعرفة

إن عرضنا لأهمية إقتصاد المعرفة يمكننا من القول أن هذا الإقتصاد يملك قدرات هائلة على التكيف مع المتغيرات الجديدة والإنسجام مع كافة الظروف والمواقف المختلفة التي تصاحب تدويل الإقتصاد، وبذلك أصبح حتمية يجب الإنتقال إليه خاصة وأن كل الظروف مواتية لذلك بالإضافة إلى توفر عدد من القوى الدافعة الرئيسية التي تؤدي إلى التوجه إلى الإقتصاد المعرفي أبرزها[9]:

-تنامي دور المعرفة كعنصر هام لمصادر الثورة ومولد رئيسي للقيم المضافة؛

-العولمة :حيث أصبحت الأسواق والمنتجات أكثر عالمية؛

-ثورة المعلومات والمعرفة بحيث زاد اعتمادها في الإنتاج، فنحو أكثر من 70 % من العمال في الاقتصاديات المتقدمة هم عمال معرفيون.

-انتشار الشبكات مثل الأنترنت جعل العالم بمثابة قرية واحدة أكثر من أي وقت مضى؛

-ظهور مفهوم رأس المال الفكري المبني على التعلم وتوليد المعرفة؛

-تحرير التجارة العالمية وتلاشي الحدود بين البلدان، الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-التغير التكنولوجي السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل من الأوفر اقتصاديا إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافيا ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثا عن الكفاءة؛

-المنافسة المتزايدة أجبرت المنظمات على إكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف؛

ثانيا:ماهية القدرة التنافسية للمؤسسة

1- مفهوم التنافسية:

- على المستوى الدولي :

«هي الدرجة التي تستطيع بها أمة أو بلد في ظل ظروف سوق حرة وعادلة ، أن تنتج السلع ، والخدمات التي تفي بشروط الأسواق الدولية ، وبنفس الوقت تحافظ وتعمل على زيادة الدخول الحقيقية لمواطنيها».

-على المستوى الوطني:

التنافسية الوطنية :هي أن الدولة تصبح أكثر أو أقل تنافسية إذا تحسنت أو تراجعت قدرتها على البيع في الأسواق المحلية والأجنبية كنتيجة لتغير الكلفة والسعر، أو أي عوامل أخرى .

-على مستوى الصناعة:

تنافسية الصناعة :«هي القدرة الحالية ، والمستقبلية والفرص المتاحة للمستثمرين لتصميم ، وإنتاج ، وتسويق السلع في بيئتها ، والتي تشكل أسعارها ، وجودتها غير السعرية ، حزمة جذب أكبر للمنافسين من الخارج أو الداخل».

-على مستوى المؤسسة :

تنافسية المؤسسة «تكون المؤسسة ذات تنافسية إذا كان بمقدرتها إنتاج السلع، أو الخدمات بجودة عالية، أو كلفة منخفضة، مقارنة بالمنافسين المحليين والدوليين». والتنافسية هي المرادف لتحقيق الربح في المدى الطويل للمؤسسة والقدرة على تحسين أحوال العاملين، وتزويد مالكيها بعائدات ممتازة[10]

يستخدم مصطلح القدرة التنافسية على نطاق واسع من جانب العديد من الاقتصاديين والسياسيين وغيرهم وقد بدأ شيوع هذا المصطلح عندما عهد الأمريكي "ريجان"بتكوين لجنة لبحث تنافسية الصناعات الأمريكية وتدهور قدرتها التنافسية أمام مثيلاتها اليابانية ، ثم أنشأ بعد ذلك مجلس لسياسة التنافسية الأمريكية وقد عرف هذا المجلس التنافسية على أنها:« قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تقابل الأذواق في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تحقيق مستوى معيشة متزايد على المدى الطويل».

بينما نجد أن تقرير التنافسية العالمية في العالم، الذي يصدر عن المعهد الدولي لإدارة التنمية في سويسرا قد عرف التنافسية بأنها:« قدرة الدولة والمنشأة على توليد ثروة أكبر من منافسيها في الأسواق العالمية»[11].

2- أهمية القدرة التنافسية

تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة أكبر في تخصيص الموارد، واستخدامها لتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية ، ورفع مستوى نوعية الإنتاج وكذا مستوى معيشة

المستهلكين من خلال خفض التكاليف والأسعار ، بالإضافة إلى أن القدرة التنافسية تسهم في تجاوز إحدى العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة الإنتاجية ، والمتمثلة بضيق السوق المحلية ، والتي تحول دون الاستفادة من وفورات الحجم الكبير.[12]

3- محددات القدرة التنافسية

3-1- تكاليف الإنتاج:

وذلك بالاعتماد على أسعار مدخلات المنتجات ، وكلفة القوى العاملة ومدى توفرها ومستوى تأهيلها وتدريبها، واستيعابها للتكنولوجيا الحديثة ، ولذلك نجد أن القدرة التنافسية ترتبط بعلاقة عكسية مع تكاليف الإنتاج. إذ أنها تزداد كلما استطاعت المؤسسة أو المنشأة تخفيض تكاليفها.

3-2 –الجودة والنوعية:

حيث تتعزز القدرة التنافسية من خلال رفع وتحسين مستوى جودة ونوعية المنتجات من خلال الاهتمام بنوعية وجودة مدخلات الإنتاج ومستوى مهارات العاملين، ومدى استيعابهم للتكنولوجيا الحديثة ، وبالتالي مستوى إنتاجهم ، كما يتحقق التميز النوعي من خلال كفاءة نظام التسليم والتسويق والتوزيع وخدمات ما بعد البيع.

3-3 –دور الدولة: حيث تلعب الدولة دورا حاسما في رفع القدرة التنافسية من خلال القيام بالإجراءات التالية:

– توفير خدمات البنية التحتية المساندة، والداعية للقطاعات السلعية والخدمية.

– إتباع سياسات اقتصادية ومالية وتقنية وضريبية متوازنة، ومترابطة وإجراءات إدارية مرنة.

–وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية المشجعة[13].

ثالثا:مساهمة اقتصاد المعرفة في بناء القدرات التنافسية:

يساهم اقتصاد المعرفة في تحقيق التفوق التنافسي في سوق يتسم بحدة المنافسة وذلك من خلال توليد المعرفة التي تمتلك رأس مال فكري لا تستطيع المؤسسات الأخرى على تقليده.

1- المعرفة كمورد إستراتيجي لتدعيم القدرة التنافسية:

تعتبر المعرفة والقدرة على توليدها واستخدامها من المصادر الأكثر أهمية لتحقيق الميزة التنافسية، وقد أشار كل من takeuchi و nonaka في دراستهما الصادرة سنة 1995 إلى أن العلاقة الأساسية بين المعرفة و القدرة التنافسية تكمن في إمكانية توليد المعرفة لتقود إلى الإبداع الذي يقدم بدوره أسس الميزة التنافسية.

ويوضح ماركوردت أنه يمكن توليد المعرفة من خلال عدة عمليات تمتد بين تحدي الإبداع وبين البحث الجاد، ويرى أن نوع المعرفة الذي يتم اكتشافه من خلال حل المشكلة ومن خلال التجريب يمكن أن يكون الأكثر قيمة بالنسبة إلى المؤسسة، أي أن المؤسسة لا تستطيع توليد المعرفة بدون الأفراد ولذلك يجب على المؤسسة أن تدعم نشاطات توليد

المعرفة التي يقوم الأفراد بها وتحفزها. وقد وصفporter المورد المعرفي كواحد من اهم الموارد التي تساهم في بلورة صورة الميزة التنافسية للمؤسسة[14].

2- دعم اقتصاد المعرفة لعملية الإبداع:

يعتبر الإبداع ذا أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة، فهو عماد الأعمال المقامة من أجل التميز على المنافسين ويساهم بدرجة كبيرة في تحقيق نقاط إيجابية اتجاهها، لذا وجب التعرف الدقيق له ولأنواعه ولكيفية استغلاله في المؤسسة وعلاقته مع إدارة المعرفة و مساهمتها في دعم عملية الابداع.

لقد كان الإبداع من قبل خاص فقط بمصالح البحث والتطوير للمؤسسات الكبيرة لكن حاليا نلاحظ تعدد أماكنه وممثليه، حيث أن التخطيطية التي كانت تميز الإبداع تركت مكانها لتشابك وتداخل تنظيمي معقد بين البحث والتطوير تنظيم الإنتاج، التسويق، وذلك راجع للمحيط المعقد والمتميز بديناميكية متزايدة، في هذا الحالة يجب إعادة النظر في مصادر الإبداع.وهذا الأخير يعتبر فقط كنتيجة لمرحلة من مراحل البحث والتطوير ولكن ناتج أيضا عن مخزون المعارف المتاح بصفة عامة.

ومن هنا يجب التمييز بين النموذج الكلاسيكي للإبداع، وهو نموذج أين الإبداع خاص بمصالح البحث والتطوير ويتطلب خبراء وموارد كبيرة، من أجل نتائج عادة ما تكون صعبة التحقيق. والنموذج الدائري الحديث التي تساهم فيه أكثر فأكثر مجموع الأصول المعرفية للمؤسسة ويرتكز على اقتصاد المعرفة[15].

3- المتطلبات الأساسية لتعزيز القدرات التنافسية من خلال المعرفة:

توجد مجموعة من القضايا الرئيسية ذات العلاقة بالمعرفة تؤدي الى تعزيز القدرات التنافسية ومنها:

- ✓ التأكيد على الأنترنيت والتجارة الالكترونية كقوة اساسية في الاقتصاد المعاصر، لانها مبنية على أساس تكنلوجيا المعلومات، أي أن الاصول الثابتة أصبحت تتمثل في المعلومات الى جانب المنتجات والخدمات.
- ✓ التاكيد على مركزية الزبائن، حيث تتمتع تكنلوجيا المعلومات بالدور الحاسم الذي يساهم في ايجاد الفرص البديلة الهادفة وتحسين عملية الاتصال بالزبائن، لبناء مراكز اتصال تقوم تأمين المعلومات والخدمات للزبائن على مدار الساعة وبكل سهولة، بالاضافة الى ادارة علاقات مع الزبائن تساهم في التعرف على احتياجاتهم.
- ✓ ضرورة الاستعانة بالخبرات والمهارات في البيئة الخارجية اذا كانت غير متوفرة محليا.
- ✓ التأكيد على البنية التحتية (أجهزة الحواسيب والبرمجيات المتطورة) قبل البدء في بناء الائتلافات والاندماجات وتكامل الوظائف التنظيمية.
- ✓ التاكيد على اقتصاد المعرفة وخاصة المعرفة الضمنية المخزنة في أدمغة المديرين والمفكرين الاستراتيجيين، والعمل على تحويل هذه المعرفة الى معرفة حقيقية وتوزيعها ونشرها.

✓ التأكيد على علاقة تكنولوجيا المعلومات بالتنظيم الكامل للمؤسسة حتى يكون هناك اتصال مفتوح ما بين الافراد من جهة وبين الفئات الادارية من جهة أخرى.

خاتمة:

مع ادراك المؤسسات المعاصرة طبيعة التحولات التي غيرت من واقع نظام الأعمال، وتفهم شدة المنافسة وتأثيرها في تغيير مواقف المؤسسات، خاصة في ظل الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة بالدرجة الأولى، ومن أهم هذه التحولات الاهتمام المتزايد بالأصول الفكرية في خلق القيمة و تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات، الأمر الذي جعل اقتصاد المعرفة أمر ضروري في المؤسسات المعاصرة لتحقيق أهدافها

إن اعتماد المؤسسة الاقتصادية لاقتصاد المعرفة كأسلوب يتماشي مع المتغيرات و المستجدات التي تحدث في عالم أصبحت فيه المعرفة سمة النظام الاقتصادي العالمي الجديد الرقمي التي بدورها تستطيع المؤسسة تحقيق التفوق التنافسي، حيث أن اعتماد اقتصاد المعرفة في المؤسسة يتطلب توفر مجموعة الدعائم كأنظمة المعلومات وتكنولوجيا والمورد البشري التي تساعدها في كسب و نقل المعرفة داخل وهو ما يساهم في تدعيم قدراتها التنافسية .

قائمة المراجع والهوامش:

1- أحمد عبد الو نيس، مدحت أيوب ، اقتصاد المعرفة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، 2006 .ص17.

2- موسى رحماني ،نحو توظيف أنساني لمنتوج المعرفة ،الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة خلال 12و13 نوفمبر ، الجزائر: جامعة بسكرة ،2005.

3- يوسف أحمد إبراهيم ، التعليم وتنمية الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004

4- عبد الرحمان الهاشمي، فائز محمّد العزاوي ، المنهج والاقتصاد المعرفي ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2007.ص26.

5- يوسف أحمد إبراهيم . تنمية الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة ، مرجع سابق ، ص ص:102 ،103.

6- مرال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، 2006، ص ص: 21-22.

7-عماد الدين منى، دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الإقتصاد المعرفي ، مجلة رسالة المعلم، العدد 43 ، سنة 2004 ، ص12.

8- عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشوراه، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص40

9- المرجع نفسه، ص ص:40-41.

10- عبد الله ،القضاه، المقدرة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني . دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير اقتصاد، الجامعة الأردنية، 2001، ص14.

11- عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 92 .

12- علي، أحمد ديوب، عوامل تعزيز القدرة التنافسية ومدى إمكانية تفعيلها في الصناعات السورية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، دمشق، 2006/2005،ص26

13- علي أحمد ديوب، مرجع سبق ذكره،ص26

14- بوركوة عبد المالك، ادارة المعرفة كمدخل لتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2012/2011، ص100 .

15- المرجع نفسه، ص100.

16- عبد الحكيم عبد الله النسور، الأداء التنافسي لشركات صناعة الادوية الاردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، جامعة تشرين، سوريا، 2009، ص ص: 86-87.